وزارة التعليـم العـالـي والبحـث العلمـي
جامعة الشاذلي بن جديد – الطارف –
كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية
قســم علــم الاجتمــاع

اختبار السداسي الخامس في مقياس: الحوكمة وأخلاقيات المهنة

المستوى : السنة الثالثة — السنة الجامعية : 2024-2025
التاريخ : 2025/01/19 — التوقيت 12:00- 13:30

السؤال الأول (08 نقاط): اختر الإجابة أو الإجابات الصحيحة المتاحة لتكملة كل من العبارات التالية:

1. **الحكم الرشيد** هو عملية تكاملية لإدارة الدولة وممارسة السلطة السياسية والاقتصادية والإدارية؛ يشترك فيها كل من:
   – الدولة والمجتمع المدني – الدولة والقطاع الخاص – الدولة والمجتمع المدني والقطاع الخاص
2. من أهم **مبادئ الحكم الرشيد:** – الفصل بين السلطات – اللامركزية – تقوية آليات الشفافية والمراقبة والمحاسبة
3. وردت كلمة **الفساد ومشتقاتها** في القرآن الكريم في أكثر من: – 30 موضعا – 20 موضعا – 50 موضعا
4. **مدونة حمورابي** هي أقدم مدونة تاريخية قانونية وجدت في: – روما – اليونان – وادي الرافدين
5. **اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد الإداري** هي: – مؤسسة مالية – منظمة من منظمات المجتمع المدني – وثيقة قانونية دولية
6. من ضمن **المبادرات الخاصة بمجموعة البنك الدولي** لمكافحة الفساد الإداري والمالي: – مبادرة استعادة الأصول المسروقة – القانون 06 –01 المتعلق بالوقاية من الفساد ومحاربته – مبادرة إدارة النزاهة المؤسسية

السؤال الثاني (05 نقاط): أذكر المرتكزات الرئيسية التي اعتمدت عليها دول جنوب شرق آسيا في مكافحة الفساد الإداري والمالي؛ مع تحديد أهم عوامل نجاحها في التصدي لهذه الظاهرة؟ (الإجابة لا تتجاوز الـ 10 أسطر)

السؤال الثالث (05 نقاط): من الأسباب العامة للفساد الإداري والمالي ما يطلق عليه بـ " **لعنة الموارد الطبيعية**"، اشرح ذلك؟ (الإجابة لا تتجاوز الـ 10 أسطر)

ملاحظة: منهجية الإجابة وتنظيم الورقة نقطتان (02 نقاط)

﴿ بالتوفيـــق ﴾

الإجابة النموذجية لاختبار السداسي الخامس في مقياس: الحوكمة وأخلاقيات المهننة

السؤال الأول (08 نقاط):

1. **الحكم الرشيد** هو عملية تكاملية لإدارة الدولة وممارسة السلطة السياسية والاقتصادية والإدارية؛ يشترك فيها كل من: الدولة والمجتمع المدني والقطاع الخاص (01 ن)
2. من أهم **مبادئ الحكم الرشيد:** – الفصل بين السلطات –تقوية آليات الشفافية والمراقبة والمحاسبة (02 ن)
3. وردت كلمة **الفساد ومشتقاتها** في القرآن الكريم في أكثر من: 50 موضعا (01 ن)
4. **مدونة حمورابي** هي أقدم مدونة تاريخية قانونية وجدت في: وادي الرافدين (01 ن)
5. **اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد الإداري** هي: وثيقة قانونية دولية (01 ن)
6. من ضمن **المبادرات الخاصة بمجموعة البنك الدولي** لمكافحة الفساد الإداري والمالي: – مبادرة استعادة الأصول المسروقة – مبادرة إدارة النزاهة المؤسسية (02 ن)

السؤال الثاني (05 نقاط): اعتمدت دول جنوب شرق آسيا على نهج شامل ومتكامل لمكافحة الفساد الإداري والمالي، مرتكزًة على مواردها الذاتية وخصوصية مجتمعاتها، مما ساعدها في تحقيق نتائج ملموسة، فالبداية كانت بالاعتراف بأن الفساد مشكلة متجذرة تتطلب حلولًا محلية تنبع من فهم عميق للبيئة الاجتماعية والسياسية والثقافية. لذلك، صُممت استراتيجيات تتماشى مع خصوصية كل دولة، مما زاد من فعاليتها.

بالإضافة إلى ذلك فقد كان الاستثمار في رأس المال البشري عنصرًا محوريًا في نجاح تجربتها؛ إذ ركزت هذه الدول على تحسين التعليم والتدريب لتعزيز الكفاءة والنزاهة بين الموظفين الحكوميين، كما أولت أهمية كبيرة لتحسين ظروف العمل وزيادة الرواتب في القطاع العام لتقليل الإغراءات المرتبطة بالفساد. ومن جهة أخرى، تم تعزيز الشفافية والمساءلة من خلال استخدام التكنولوجيا، حيث أُنشئت أنظمة الحوكمة الإلكترونية لتسهيل المعاملات وتقليل التلامس البشري الذي قد يفتح باب الفساد. كذلك، لعبت الهيئات المستقلة دورًا بارزًا في مراقبة الأداء الحكومي وملاحقة الفاسدين.

علاوة على ذلك؛ أضاف التعاون الدولي بُعدًا آخر؛ إذ استفادت هذه الدول من الخبرات والدعم الذي تقدمه المنظمات العالمية، مثل البنك الدولي والأمم المتحدة، لتطوير سياسات وإجراءات تتماشى مع المعايير الدولية. هذا النهج المتكامل جمع بين القوة الذاتية والتعاون العالمي، مما مكّن دول جنوب شرق آسيا من تحقيق تقدم مستدام في مكافحة الفساد.

السؤال الثالث (05 نقاط): من الأسباب العامة للفساد الإداري والمالي ما يُعرف بـ "لعنة الموارد الطبيعية"، وهي ظاهرة تعاني منها الدول الغنية بالموارد الطبيعية، إذ تُعد هذه الموارد، مثل النفط والغاز والمعادن، مصدرًا كبيرًا للدخل، لكنها تُشكّل في نفس الوقت بيئة خصبة لاستغلال النفوذ والممارسات الفاسدة. فالاعتماد المفرط على هذه الموارد يؤدي إلى خلق حوافز قوية للسعي وراء الريع الاقتصادي، حيث يسعى الأفراد والشركات وحتى المسؤولون الحكوميون للاستفادة من الأرباح المرتبطة بها دون إسهام حقيقي في الإنتاج أو التنمية، حيث تُحفز تلك الموارد على السيطرة على مؤسسات الدولة من قِبل النخب السياسية والاقتصادية، مما يؤدي إلى ضعف الشفافية والمساءلة. كما تُسهم الإيرادات الكبيرة وغير المستقرة من الموارد الطبيعية في تغذية الفساد من خلال توزيع العقود والمناقصات بشكل غير عادل، وتمويل الأنشطة غير القانونية.

إضافةً إلى ذلك، يمكن أن تضعف هذه الظاهرة المؤسسات الحكومية، حيث يتم توجيه الاهتمام نحو استغلال الموارد بدلًا من الاستثمار في البنية التحتية أو التعليم أو الصحة. وهذا التوجه يُفاقم التفاوت الاقتصادي ويُضعف الحوكمة، مما يجعل مكافحة الفساد تحديًا كبيرًا في هذه الدول.

ملاحظة: منهجية الإجابة وتنظيم الورقة نقطتان (02 نقاط)